



Distr.
GENERAL
A/37/260
1 June 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (و) من القائمة الأولى *

التنمية والتعاون الاقتصادي والوطني : مشاكل الأغذية

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

ما برحت الحكومة الإيطالية تدرس منذ زمن طويل وفي عدة محافل دولية مختصة ضرورة تشجيع مكافحة الجوع في العالم . وتستهدف المبادرة التي أخذت زمامها إيطاليا بذل جهود متسقة وذات صبغة عملية من جانب المجتمع الدولي ضد محنة سوء التغذية ، التي يعترف بها على نطاق واسع بوصفها أولوية ، في عملية التنمية . إن هدف إيطاليا النهائي هو الاسهام في بقاء ملايين البشر على قيد الحياة عن طريق تعزيز ، وتقوية وتناسل جميع الأنشطة المتعلقة بالمعونة الغذائية ، والأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان النامية على المستويين المتحد الأقطار والثنائي .

وقد أتت المرحلة الأولى من هذه المبادرة إلى عقد اجتماع على المستوى التقني في روما في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، حضره ممثلو ٤٤ دولة ، و ١٥ مندوبة دولية و ٧ مصارف وصناديق إنمائية .

ووفقا لما استقرت عليه الممارسة ، أشرقت بطلب تعميم نفس الموجز المرفق الذي وضعه رئيس اجتماع روما لمكافحة الجوع في العالم ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧١ (و) من القائمة الأولى .

(توقيع) امبرتولا روكسا
السكرتير

• A/37/50/Rev.1 *

مرفق

موجز وضعه رئيس اجتماع روما لمناقشة الجوع في العالم المعقود في
الفترة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢

مقدمة

- ١ - وفقا لما تضمنته به الحكومة الإيطالية في أوتارا ، عقد "اجتماع روما" الرفيع المستوى في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢ لاجراء مزيد من الدراسة لمشكلة مداخلة الجوع في العالم ، وتبين ما يمتد اتخاذه من تدابير ملموسة ، في "اجتماع" لاحق يعقد على المستوى الوزاري . وقد افتتح السيد اميليو كولومبو ، وزير الخارجية الايطالي ، "اجتماع روما" الذي حضره ممثلو البلدان المانحة ، والمنظمات الدولية ، والمصارف والصناديق الانمائية .
- ٢ - وأدرك الاجتماع " رغبة المشتركين الراسخة في متابعة هدف القضاء على الجوع في العالم بوصفه الهدف ذا الأولوية لدى المجتمع الدولي برمته .
وقد كشفت المناقشات الواسعة النطاق عن الالتزام المشترك بتنفيذ الخطط المشتركة لترجمة هذه الارادة السياسية الى تدابير عملية .
- ٣ - وقد نظر " الاجتماع " في المسائل التالية :
 - * المعونة الغذائية العامة والطارئة
 - * الأمن الغذائي
 - * الاستراتيجيات الزراعية الغذائية
 - * مواضيع العمل القطاعي
 - * تنظيم المعونة وتنسيقهاوقد بدأت مناقشة كل من هذه القضايا بتقديم ورقات من كل من وفد استراليا ، وفرنسا ، وهولندا والكويت وكندا على التوالي .

المساعدة الغذائية العامة والطارئة

٤ - أدى بحث هذه المسألة الى تقييمات ومناهج كثيرة ، وتم التوصل الى درجة مناسبة من توافق الآراء . وكان هناك اتفاق خاسع بأن المعونة الغذائية العامة يمكن أن تكون اجراء مؤقتا فحسب ينفذ بصورة مشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو لسد الحاجات الأساسية للسكان في اطار التنمية المنسقة .

ويغية تحقيق أهداف المعونة الغذائية وتجنب آثارها السلبية المعروفة جيّدا ، وجهت هذه المساعدة الى تنمية البلدان النامية ، ولا سيما الى زيادة الانتاج الزراعي - الغذائي المحلي لا استكمال

البرامج الرامية الى بلوغ الاكتفاء الذاتي القومي والاقليمي . وأدّد عدد من المتحدّثين حول هذه المسألة على الحاجة الى بلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وهو ——— توفير ١٠ ملايين طن من المعونة الغذائية بما يعادل ذلك من الحبوب .

٥ - واتفق المشاركون على أن المعونة الغذائية الطارئة سوف تمثّل عنصراً متكرراً في عالم يعاني من مختلف أنواع الدّوارث .

ومن غير المرجّح أن تترتّب على هذه المعونة بطبيعتها المختلفة وفي حدود الاستخدام المناسب، الآثار السلبية على البلد المتلقي التي قد تسببها المعونة الغذائية العامّة . وقد تمّ تحديد ثلاث فئات من فئات الطوارئ (الدّوارث الطبيعية ، والدّوارث غير الطبيعية ، ونقص المحاصيل) . والطبيعية الطارئة للفئتين الأوليين مقبولة عموماً وان كان قد لوحظ أن هناك احتمال أن تصبح بعض الحالات المتّصلة بمسئوليات اللاجئين مزمّة ، محوّلة المشكّلة بالتالي الى مشكّلة دمج اللاجئين في هياكل إنتاجية ملائمة .

٦ - وقد تمّ التسليم بالحاجة الى تحريف أكثر دقّة فيما يتعلّق بالفئة الثالثة . وفي هذا الصدد ، أعتقد أن من المستحسن لإنشاء جهاز تدخل سريع وفعال يقوم على أساس تحديد الحالات الطارئة (شبكة إنذار مبّدر) التي تتيح للبلدان المانحة المبادرة فوراً بوضع اجراءات للمعونة القومية . واقتن في هذا الاطار ، أن تحتفل البلدان المانحة في المتناول بمخزونات من الأغذية للارسال الفوري الى البلدان المتضرّرة .

وجرى التأكيد على أن برنامج الأغذية العالمي يضطلع بدور أساسي في المعونة الطارئة ، وتمّ التسليم بأن المنظمة أعلاه ينبغي أن تعمل بأسرع ما يمكّن على تعريف الحالة الطارئة ، وتطوير أجهزّة التدخل السريع المطلوبة ، وزيادة كفاءة نقل المساعدة وفعاليتها التكاليفية .

٧ - وتادّد أن احتياطي الأغذية الدولي لحالات الطوارئ لا يزال صالحاً ، وأن من الضروري على ما يبدو وتمهيز استثماريته والقدرة على التنبؤ به على المستويات المتّفق عليها . وفي هذا الصدد ، قالت بضع وفود أنها تودّ أن يعزّز احتياطي الأغذية الدولي لحالات الطوارئ بالفعل .

الأمن الغذائي

٨ - وتمّ بحث الأمن الغذائي بجوانبه القصيرة الأجل والطويلة الأجل .

وأعتقد أن من الضروري على المدى القصير تأمين توافر المواد الغذائية في شكل معونة غذائية عامّة أو طارئة ، وذلك بتوفير مرافق الشراء أو التخزين .

وأعرب عن الارتياح لإنشاء " المرفق الغذائي " الذي افتتحه صندوق النقد الدولي مؤخّراً ، وأعرب بعض الوفود عن الرغبة في أن يتم توسيعه . وأشارت وفود أخرى الى استصوابية إعادة بدء المفاوضات بغية تجديد اتفاق القمح الدولي . واتفق أيضاً على البحث بصورة دقيقة في الآثار المنهجية والمالية المترتبة على المقترح الأخير الذي تقدّم به مجلس الأغذية العالمي والقاضي

بوجود منح القروض لأجل إنشاء مخزون غذائي في البلدان النامية من شأنه أن يدون له أيضا أثر في تحقيق الاستقرار في الأسعار الدولية - وهذا بند مدرج في جدول أعمال الاجتماع القادم للدورة الوزارية لمجلس الأغذية العالمي .

٩ - وأشير أيضا الى أنه ينبغي تحقيق الأمن الغذائي في المديين المتوسط والطويل من خلال الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة معدل الانتاج الغذائي بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان . ورئي أن هذا يمدن لإنجازه في أفضل صورة اذا أولت البلدان المعنية أولوية للزراعة ، موزعة موارد عامة وخاصة أكبر على القطاع الزراعي - الغذائي ، ومكرسة معونة خارجية أكبر لهذا القطاع . واعتقد وفقا لذلك أن من المستحسن تبين كيفية بلوغ هذه الأهداف باعتماد وتنفيذ استراتيجيات غذائية قومية .

الاستراتيجيات القومية في مجال الأغذية الزراعية

- ١٠ - تم التوصل الى توافق عام في الرأي بشأن أهمية الاستراتيجيات اللازمة لمجابهة محنة الجوع على نحو أكثر فعالية . ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات الدورة الكاملة لانتاج الأغذية الزراعية وحفظها وتوزيعها ، كيما تستوعب كل التدابير المناسبة لرفع الانتاجية بتحقيق أفضل استفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة ، والتخفيف من حدة الفقر بين أقل الفئات حظا .
- ١١ - وينظر الى الاستراتيجيات الغذائية على أنها عنصر أساسي في السياسات الانمائية الأعم التي تستلزم اطارا اداريا مناسباً . ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الواجب طريقة الترابط بين التربية الصحية والتقدم الاجتماعي . ومن المعترف به كذلك أن الاستراتيجيات القومية لا يمكن وصلها بأى نموذج وحيد ، بل تحتاج الى نهج يختلف من حالة الى أخرى ويقوم على حالة كل بلد بذاته .
- ١٢ - ومن اللازم أن تتبع الاستراتيجيات من مبادرة البلدان النامية ذاتها ، التي تتحمل حكوماتها المسؤولية الأساسية عنها ، في ممارستها لحقوقها السيادية .
- ١٣ - ان اعتماد مثل هذه الاستراتيجيات قد يستلزم اجراء تغييرات في السياسات القومية للبلدان النامية بما يتضمنه ذلك من مخاطر وتضحيات . ومن الضروري ، من أجل مواجهة ذلك ، أن توفّر البلدان المانحة الضالعة في هذه العملية دعماً جارياً يعول عليه . ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجيات على فهم طوعي من جانب كل بلد نام بالتعاون مع بلد أو أكثر من البلدان النامية في وعي كامل بمسؤولياتها وواجباتها المتبادلة .
- ١٤ - ودعم لهذه الاستراتيجيات ، وبخلاف الاتفاق المباشر بين البلدان النامية والأطراف المانحة ، سيكون مفيداً لو استطلعت المنظمات الدولية المعنية أن تكون حلقة وصل بين البلدان النامية والمانحين المحتملين . ومن المعترف به أيضاً أن الاستراتيجيات ليست تريا قاً شافياً ، ويجب ألا يشكّل أى منها شرطاً ملزماً لتوفير المعونة الانمائية .
- وينبغي رؤيتها على ضوء أوضح هو أنها تعبّر عن بعد سياسي جديد للتعاون من أجل التنمية يقوم على عمل متسق مشترك على أساس متكافئ .
- ١٥ - وقد أحيط علماً مع الاهتمام بالخبرات الجارية لبلدان ومنظمات دولية كثيرة وما أظهرته من استعداد للمساعدة على وضع استراتيجيات جديدة . وخلص الرأي العام الى أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات سيستلزم عملية دينامية مرنة بالضرورة ، يتبعها تطبيق وسائل مناسبة لرصد التقدم الماضي والتنبؤ بالصعوبات المقبلة ، يلزم خلاله اجراء حوار مستمر بين الأطراف المستقبلية والمانحة .
- الاجراءات الموضوعية

- ١٦ - اتفق على أنه ، تحقيقاً لتعاون أسلم من أجل التنمية فضلا عن تنفيذ استراتيجيات كل بلد من البلدان ينبغي منح الدعم للاجراءات الموضوعية ، أى لتلك التدخلات المتعلقة بالمشاكل

ذات الطابع الاقليمي (التصحر ، أمراض الماشية) أو ذات الطابع العام (خسائر ما بعد جنسي المحصول ، التقاوى ، الأسمدة ، التخزين) . ورغم أن تلك التدخلات أساسية للتنمية الزراعية ، فإنه لا يمكن تنفيذها كاملا على مستوى البلدان وحدها .

١٧ - ان البعد الاقليمي لعدد معين من الاجراءات الموضوعية يقوم كذلك بدور تجميعي هام بين البلدان النامية في اطار تعاون بين بلدان الجنوب يجب على البلدان المانحة أن تشجع عليه وتموله .

١٨ - وبالنظر الى حجم الموارد الواردة ، فقد يتطلب تنفيذ الاجراءات الموضوعية جهدا موحدا من جانب البلدان المانحة .

١٩ - وقد تم تركيز اهتمام خاص على توسيع قاعدة البحث في قطاع الانتاج الزراعي ، بما يستهدف بوجه خاص تحقيق عائد أكبر للمحاصيل المحلية التي هي جزء من المعاداة الغذائية التقليدية لسكان البلدان النامية . وثمة اجراءات موضوعية شتى تصلح للاستخدام المعياري ، ومن ثم يمكن الاستفادة منها بدمجها في الاستراتيجيات القومية .

لقد اعترف بأن وضع برامج موضوعية في قطاع الأغذية والزراعة يمثل المهمة المحددة للوكالات المتخصصة ولا سيما منظمة الاغذية والزراعة .

٢٠ - ويعد أن تم التسليم باستصواب الاضطلاع بهذه الاجراءات ، تبين أن عدة وفود كانت تميل الى تحديد مواضيع معينة لتركز عليها دعمها التقني والمالي .

موامة المعونة وتنسيقها

٢١ - تم التسليم بالاجماع بأنه من أجل تعزيز نوعية المعونة على نحو فوري وتحقيق أقصى فعالية ممكنة ، فإنه يتعين اجراء المزيد من الموامة للسياسات الانمائية وتنسيق العمليات ذات الصلة .

٢٢ - ولئن كان من الضروري حماية الوجود المستقل لمختلف أشكال المعونة الثنائية ، فقد ارتئي أن الموامة ينبغي أن تجرى على نحو عاجل على أساس عدد من المعايير التي اعتبر أنها ذات صلاحية عامة . وقد ذكرت المعايير التالية بصفة خاصة :

- تخصيص حصة أكبر من المعونة الانمائية لقطاع الأغذية والزراعة ؛
- زيادة الاهتمام بالمناطق والبلدان الأشد اصابة بمشكلة الجوع ، مما يجعل منطقة افريقيا جنوب الصحراء ، في ظل الظروف الحالية ، منطقة ذات أولوية ؛
- اقامة توازن بين مختلف أنواع التدخل لتعزيز التنمية الريفية المتكاملة ؛
- تغطية حصة متزايدة من التكاليف المحلية والمتكررة ؛
- التحرك تدريجيا في اتجاه أنواع من المعونة غير المنظمة على نحو صارم في شكل مشاريع ؛

- توفير المزيد من التسهيلات الإضافية لدعم المشاريع ، مثل تسهيلات الاسـلـاح والصيانة ؛
- الائتمان الزراعي ؛
- تعبئة موارد القطاع الخاص .

٢٣ - وقد لوحظ أنه من غير الممكن تحديد أي مركز مؤسسي واحد للتنسيق ؛ ولكنه اتفق على أنه من المستصوب - باتباع نهج عملي ومرن - الاستفادة على أفضل وجه ممكن من المحافل القائمة . وقد أشير الى لجنة المساعدة الانمائية بالنسبة للتنسيق بين المانحين ؛ والى الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ونادى السهل للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، بالنسبة للتنسيق بين المانحين والمتلقين .

٢٤ - وتم الاتفاق على أنه ينبغي تعليق أهمية عظمة جدا على تضافر العمل على المستوى القطري ، مع مشاركة البلد المتلقي مشاركة كاملة . وهذا النهج يتطلب مشاركة متساوية بروح من التعاون الذى من مصلحة كلا الجانبين تعزيره .

٢٥ - وقد أظهر الاستنتاج العام الذى توصل اليه المشاركون أن البلدان المانحة أيّدت الروح العامة التي ظهرت فيما عقد مؤخرا من اجتماعات عالية المستوى - في أوتاوا وكانكون وفي مؤتمر باريس - مدركة بذلك ادراكا كاملا مسؤوليتها المشتركة عن تنسيق اجراءاتها وتوجيهها في شكل جهد مشترك .

ولقد برز الكفاح ضد الجوع في العالم مرة أخرى كأولوية لا منازع لها يجب على المجتمع الدولي أن يوجه التزامه المشترك نحوها .
